

وتدخل في مثل ما خرجت منه ، وله أن يستخدمها ، فإن كان قد طلقها طلاقاً ، له بعد ذلك أن يراجعها من غير أن تنكح زوجاً غيره فله أن يطأها . (١١٢٤) وعن علي وأبي عبد الله وأبي جعفر عليهم السلام أنهم قالوا : إذا طلق الرجل امرأته تطليقة أو تطليقتين ، ثم تركها حتى انقضت عدتها فتزوجت زوجاً غيره فمات عنها أو طلقها واعتدت وتزوجها الزوج الأول ، فهي عنده على ما بقي من الطلاق ولا يهدم ذلك ما مضى من طلاقه .

## فصل ٨٢

### ذكر طلاق المماليك

(١١٢٥) قال الله عز وجل<sup>(١)</sup> : ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ، الآية . رُوينا عن جعفر بن محمد (ع) عن أبيه عن آبائه أن علياً (ص) قال : إذا زوج الرجل عبده أمتة ، فله أن يفرق بينهما إذا شاء ، وتلا قول الله عز وجل : (ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء) الآية ، وقال : لا نكاح له ولا طلاق إلا بإذن مولاه .

(١١٢٦) وعن جعفر بن محمد (ص) مثلاً ذلك سواء قيل لأبي عبد الله (ع) : فرجلٌ زوج عبده جارية قومٍ آخريين أو حرةً ، أَلَهُ أن يفرق بينهما بغير طلاقٍ ؟ قال : نعم ، ليس للمملوك أمرٌ مع مولاه ، يقول الله عز وجل : (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ) .

(١١٢٧) وعنه (ع) أنهما قالَا : المملوك لا يجوزُ طلاقه ، ولأنكاحه إلا بإذن سيده . وإنَّ زوجه السيّدُ جاز ، وقال (تع) : «عبدًا مملوكًا لا يقدر على شيء» قال : والطلاق والنكاح شيء .

(١) ٧٤/١٦